ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Abdul-Razzaq Khalaf Mahmoud

University of Mosul - College of Education for Human Sciences

Email: Abdulrazzag.kh@uomosul.edu.iq

Keywords:

Mișbāḥ , al-Fayūmī, omitted , lām, analogy

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 1.Jun.2025

Accepted 23.Sep.2025

Published 25.Nov.2025

Nouns Missing the "Lām" in Al-Mișbāḥ al-Munīr A Collection and Study

A B S T R A C T

I argue that the subject of this study, which I have chosen to write about, deserves focused attention in morphological analysis. This is due to its concern with the omission of a root letter—specifically the "lām"—from the triliteral word structure in ways that deviate from the conventional morphological patterns. This phenomenon occurs frequently in Arabic words for several reasons, including the pursuit of ease and lightness in pronunciation, without compromising the morphological form or semantic integrity. Al-Fayūmī notably addressed this linguistic feature in Al-Mișbāḥ al-Munīr, and his work merits close observation and analysis. Therefore, our discussion will follow his approach from beginning to end, and this is

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol61.Iss2.4538

الأسماء المحذوفة اللام في:(المِصْباحِ المُنِيْرِ) جَمْعٌ وَدِراسَةٌ

م.د. عبدالرزاق خلف محمود الحيالي
جامعة الموصل كلية التربية/ للعلوم الإنسانية

الملخص

أقول فيه: إنَّ هذا البحث الذي اتجهت إلى كتابته جدير بأنْ يكون موضع العناية في الدرس الصرفي؛ لكونه إسقاط حرف أصليٍّ من بنية الكلمة الثلاثية على غير القياس المعهود؛ وهو كثير الوقوع في الألفاظ العربية؛ لأسباب منها: تلمُّس الخفة والسهولة في النطق الذي لا يخلُ في الصيغ الصرفية في مبناها ومعناها، وكان الفيومي قد شارك في العناية بهذه الظاهرة مشاركة ملحوظة جديرة بالرصد والتحليل، وسيجري كلامنا تبعا لكلامه من أوله إلى آخره، فلزم التنبيه.

الكلمات المفتاحيّة: المصباح ، الفيومي ، محذوف ، اللام ، القياس.

لقد كان الاتجاه إلى كتابة هذا البحث استجابة لمطلبٍ قديم قدَّمته لأستاذي الدكتور حازم سعيد البياتي سألته حينها كتابةَ بحث رصين في إطار(عملي)، أعني: في(التحقيق)، فاقترح عليَّ العنوان المذكور، مشيراً إلى صلاحية الموضوع للبحث والدراسة، وهو يريد بذلك الكشف عن جزء من جهود الفيومي الصرفية في معجمه(المصباح المنير)، ومن أجل هذا فهو حقيق مني بالذكر والشكر الجزيل في هذا المقام الذي أبدأ فيه بإلقاء الضوء على كتاب(المصباح) الذي سيكون فضاء بحثي(هذا) الجديد ومساحته، وهو:

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير(للفيومي: ت ٧٧٠هـ):

أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي الفيومي(ولادةً) الحموي(نشأة)، من أهل الفقه والعربية، وكتابه المذكور مطبوع متداول في مجلد كبير، عنى به الأستاذ الدكتور: أيمن عبدالرزاق الشَّوَّا.

والحقيقة لقد كان للفيومي فيه جهدٌ صرفيٌّ كبيرٌ على ما ورد من(الأسماء المحذوفة اللام)، ومجموع ما ذكره: (ثمانية عشر) لفظاً، وسيجري كلامُنا عليها– إنْ شاء الله– الواحدة تلو الأخرى ملتزمين في دراستها الصرفية بنسقها في(المصباح)، كعادة الرجل في إيراد الألفاظ على حروف المعجم، فلزم التنبيه على هذا قبل(المسرد) الآتي المتضمن للألفاظ المذكورة كلها:

أب	**حمة**	**شفة**	**هن**	**نية**
است	**ذا**	**ظبة**	**يد**	
أمة	**سنة**	**كرة**	**اثنان**	
بُرة	**سية**	**مع**	**غد**	

- **أَبٌ:**

ومَنْ يطَّلع على كلام الفيومي(٢٠١٧: ٨، ١٤): " الْأَبُ: لامُهُ مَحْذُوفَةٌ، وهِيَ واوٌ؛ لِأَنَّهُ يُثَنَّى: أَبَوَيْنِ، والْجَمْعُ: (آبَاءٌ)، مِثْلُ: سَبَبٍ وَأَسْبَابٍ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْجَدِّ مَجَازًا، وَإِذَا صُغِّرَ رُدَّتْ اللَّامُ الْمَحْذُوفَةُ، فَيَبْقَى: (أُبَيْوٌ)، فَتَجْتَمِعُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ، فَتُقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً، وَتُدْغَمُ فِي الْيَاءِ، فَيَبْقَى: أُبَيٌّ وَبِهِ سُمِّيَ، وَفِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ تُشَدَّدُ الْبَاءُ؛ عِوَضًا مِنْ الْمَحْذُوفِ، فَيُقَالُ هُوَ الْأَبُّ...".

يجد إشارته إلى أنَّ الأَصل: (أَبَوٌ)، الثقيل في العربية، ومن أجل هذا، فقد أوجب الصرفيون حذفَ الواو على غيرِ قياسٍ، في الصيرورةِ إلى: (أَبٍ)؛ تسهيلا للنطق، وقصداً للتخفيف، قال ابن يعيش(٢٠٠١م: ١/١٧٥): " وكان مقتضى القياس فيها أنْ تُقْلَبَ(الواوُ) فيها(ألفًا)؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، إلَّا أنَّهم حذفوها تخفيفًا..، والقياسُ ما قدّمناه"، وهذا هو المفهوم من كلام الفيومي– سالف الذكر، قبل إشارته إلى مجيئه جمع قلة على (آباء)، المتزن: بـ(أفعال)، من أوزان جموع القلة، والأصل: (أَأْباو)، باجتماع همزتين، الأولى متحركة بالفتح، والثانية ساكنة، فأُبدلتِ الثانيةُ من جنس حركة الأولى، فصار اللفظ: (آباو)، ومن ثَمَّ قُلبت الواو همزة– بحسب ما أقره الصرفيون من قواعد إبدال الواو، (ينظر: سيبويه: ١٩٨٨م: ٣/٥٥٢، وابن جني: ٢٠٠٠م: ٢/٢٣٠)، وبقاء(الواو) في المصدر– أيضاً: (الأُبُوَّة)، مسوَّغٌ بتسويغ صرفي لطيف، ذكره سيبويه قديماً،(١٩٨٨م: ٤/٣٧٢)، بقوله: " قويت الواو في: (أُخُوَّةٍ وأُبُوَّةٍ)، حيث لم يكونا أواخر الحرفين".

ونفهم من كلام الفيومي– أيضاً– أنَّ للفظ(أب) تأويلاً آخر، أنَّه جرى التعويض عن الواو– المحذوفة– بباء ثانية قبل إدغامها في الأولى، في الصيرورة إلى(أبٍّ)؛ لأنَّ من شأن العربية التعويض عن المحذوف، نحو: (قِنّ)، والأصل: (قِنْي)، ويقوى هذا التصور بقول(ابن دريد، ١٩٨٧: ١/٥٥)، نقلاً عن الكلبي، ثم قال" : وَلَا أَدْرِي ما صِحَة ذلك"، وعلَّل (الأزهري، ٢٠٠١: ١٥/٤٣٢)، للقائلين بها، بقوله: " وإنما شُدِّدَ(الأَبُ)، والفعلُ مِنْهُ، وَهُوَ فِي الأَصل غيرُ مشدَّد، لأَنَّ(الأَبَ) أَصله: (أَبَوٌ)، فَزَادُوا بَدَلَ الْوَاوِ بَاءً، كَمَا قَالُوا: (قِنٌّ) لِلْعَبْدِ، وأَصله: (قِنْيٌ)، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ قَالَ: لليَدِ: (يَدٌّ)، فشدَّد الدَّالَ؛ لأَن أَصله يَدْيٌ"...

- **اسْت:**

وقد تضمَّن الكلام على اللفظ المذكور معلومات، وآراء، وفوائد، وشواهد، ذكرها في موضعين، الأول، بقوله(٢٠١٧: ١٩، ٢٦٧.): " الاسْتُ: همزته وصل، ولامه محذوفة، والأصل: سَتَهٌ"، والثاني: " الِاسْتُ: الْعَجُزُ، وَيُرَادُ بِهِ: حَلْقَةُ الدُّبُرِ، وَالْأَصْلُ: سَتَهٌ– بِالتَّحْرِيكِ– وَلِهَذَا يُجْمَعُ عَلَى: أَسْتَاهٍ، مِثْل: سَبَبٍ وَأَسْبَابٍ، وَيُصَغَّرُ عَلَى: سُتَيْهٍ، وَقَدْ يُقَالُ: سَهٌ– بِالْهَاءِ، وَسَتٌ– بِالتَّاءِ– فَيُعْرَبُ إعْرَابَ: يَدٍ وَدَمٍ، وقال الشاعر:

وَأَنت السَّهُ السُّفْلى إذا دُعِيَتْ[نَصْرُ]

وفي الحديث: ((العينانِ وكاءُ السَّه))، ويروى: بالتاء، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: فِي الْوَصْلِ بِالتَّاءِ، وَفِي الْوَقْفِ بِالْهَاءِ، عَلَى قِيَاسِ هَاءِ التَّأْنِيثِ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ:(*) "قَالَ النَّحْوِيُّونَ: " الْأَصْلُ: سَتْهٌ– بِالسُّكُونِ– فَاسْتَثْقَلُوا الْهَاءَ؛ لِسُكُونِ التَّاءِ قَبْلَهَا، فَحَذَفُوا الْهَاءَ، وَسَكَنَت السِّينُ، ثُمَّ اُجْتُلِبَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ". وَمَا نَقَلَهُ الْأَزْهَرِيُّ فِي تَوْجِيهِهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: سَتِهَ سَتَهًا، مِنْ بَابِ: تَعِبَ، إذَا كَبُرَتْ عَجِيزَتُهُ، ثُمَّ سُمِّيَ بِالْمَصْدَرِ، وَدَخَلَهُ النَّقْصُ بَعْدَ ثُبُوتِ الِاسْمِ، وَدَعْوَى السُّكُونِ لَا يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ، وَقَدْ نَسَبُوا إلَيْهِ: سَتَهِيٌّ– بِالتَّحْرِيكِ– وَقَالُوا فِي الْجَمْعِ: أَسْتَاهٌ، وَالتَّصْغِيرُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ يَرُدَّانِ الْأَسْمَاءَ إلَى أُصُولِهَا".

ونفهم من هذا النص: أنَّ للفظ(اسْت): ثلاثة تأويلات، الأول: أنَّه محذوف اللام، معوض عنها بهمزة الوصل، والأصل: (سَتَهٌ)، ومن أجل هذا يقال في الجمع: (أَسْتاهٌ)، ومثلُه: زَمَن وأزمان، ووَثَنَ وأوثان، وهذا هو الشأن في كلِّ ما كان على زنة (فَعَل) أنْ يجمع على(أفعال)، (ينظر: أبو السعود، ١٩٧١م: ٣٦)، وهذا رأي(سيبويه، ١٩٨٨م: ٣/٣٦١) من قبل، بقوله: " وإنَّما جئت في: استٍ– بالهاء– لأنَّ لامها هاء، ألا ترى أنَّك تقول: الأستاه، وستيهةٌ في التحقير"، على الرغم من قلّة حذف اللام في العربية إذا كانت(ياء أو هاء)، (ينظر: أبو حيان الأندلسي، ١٩٩٨م: ٢٥١)، ومن اللغوين من ذكر

(*) المقصود: أبو منصور محمد بن أحمد صاحب: تهذيب اللغة، (توفي سنة: ٣٧٠هـ)، وكان الأزهري قد ذكر هذا الكلام في: تهذيب اللغة: ٦/٧٤، ،(ينظر: الزركشي، ٢٠٠٢: ٥/٣١١، والقفطي، ١٩٨٢: ٤/١٧٧، والسيوطي، (د. ت): ١/١٩).

تخريجاً لطيفاً لحذف اللام، بقوله: " فكأنَّهم استثقلوا الهاء، لدخول تاء التأنيث عليها وانقلابها في الوقف هاء، فيصير كاجتماع هاءين. فصار(ستهة) في الاستثقال بمثابة اجتماع المثلين، وتعذَّر الإدغام، فهربوا إلى الحذف– هنا– كما يهربون إليه، ثمَّ حذفوا اللام؛ لأنَّ تاء التأنيث جاءت لمعنى، وتبعت [التاءُ] الأصلَ في الحذف، لئلَّا يُظنّ أنها عوض كالتاء في: (بُرة وسَنة)، فلمَّا بقي "ست" عوَّضوا الهمزة، فقالوا: است. ومن العرب من لا يعوِّض، فيقول ستْ" (ينظر: ابن عصفور الإشبيلي: ١٩٩٦م: ٣٩٧، والهامش: ١، من التحقيق).

والتأويل الثاني: أنْ يكون محذوف العين، والأصل: (سَتَهٌ)، ومن ثمة صار اللفظ إلى(سَهٍ)، بعد حذف التاء، وكان سيبويه(١٩٨٨م: ٤٥١/٣) قد ذكر هذه اللغة على الرغم من قول ابن(جني: ١٩٥٤م: ٦١): " وهذا من الشاذ، ولم يأتِ من الأسماء ما حُذفتْ عينُه إلَّا هذا الحرف"، اتفاقاً، و(مُذ)، عند قوم، وكان الفيومي قد استشهد على هذه اللغة بشاهدين، الأول: بقول الشاعر:

وَأَنت السَّهُ السُّفْلى إذا دُعِيَتْ[نَصْرُ]

ولم ينسبه، والبيت من(الطويل)، لـ(أوس بن حجر، في: ديوانه: ٣٨)، وصدره:

شَأَتْكَ قُعَيْنٌ غثُّها وسمينُها.

والآخر: مقتطع من حديث شريف: ((العينانِ وكاءُ السَّه))، وتمامه: ((إنَّمَا الْعَيْنَانِ وِكَاءُ السَّهِ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنُ، اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ))، رواه الإمام الدارمي في: مسنده: ٥٦٢/١، وينظر: سنن أبي داؤود: ٥٢/١، وسنن ابن ماجه: ١٦١/١.

والتأويل الثالث: أنْ يكون محذوف اللام– أيضاً– لكن من غير التعويض عنها بهمزة وصل، والأصل: (سَتهٌ)، ومن ثَمَّ حُذفت اللام، فصار اللفظ إلى(سَتٍ)، وكان الفيومي قد ذكر هذه اللغة من غير استشهاد، كما لم يجد لها الباحث بعد البحث والتفتيش– أيضاً.

- **أَمَة:**

وقد علِمْنا مِمَّا سبق أنَّ العربية ميَّالة إلى حذف لام الكلمة في الأسماء اللواتي يكون أواخرها واواً، ويقل في غيرها، وهذا مستفاد من قول(أبي حيان، ١٩٩٨م: ٢٥١): " فإن كانت اللام ياء، أو هاء، فالحذف قليل، ومن ذلك يد"، و(أمة)، وهي المقتضية لهذا المبحث، لقول (الفيومي، ٢٠١٧م: ٣٠): " الأمة: مَحْذُوفَةُ اللَّامِ، وَهِيَ وَاوٌ، وَالْأَصْلُ: أَمَوَةٌ، وَلِهَذَا تُرَدُّ فِي التَّصْغِيرِ، فَيُقَالُ: أُمَيَّةٌ، وَالْأَصْلُ: أُمَيْوَةٌ، وَبِالْمُصَغَّرِ سُمِّيَ الرَّجُلُ، وَالتَّثْنِيَةُ: أَمَتَانِ عَلَى لُغَةِ الْمُفْرَدِ، وَالْجَمْعُ: آمٍ، وِزَانُ: قَاضٍ، وَإِمَاءٌ وِزَانُ: كِتَابٍ، وَإِمْوَانٌ وِزَانُ: إِسْلَامٍ، وَقَدْ تُجْمَعُ: أَمَوَاتٌ، مِثَالُ: سَنَوَاتٍ".

والمقصود: إفهام القارئ أنَّ لام الكلمة– المحذوفة؛ تخفيفاً– (واو)، لذلك جاء تصغيرها على(أُمَيْوَة)، وقد نجم هذا اللفظ عن اجتماع الواو والياء، وسُبِقَت الأولى بالسكون، وهو مدعاةٌ إلى قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء، فتحصَّل: (أُمَيَّة)، وهذا منصوص عليه في أقيسة الصرفيين، (ينظر: الخرَّاط، ١٩٨٩م: ٧٨).

ويحسن بنا في هذا المقام أنْ نشير إلى أنَّ أصل اللفظ المذكور كان موضع خلاف قديم بين اللغويين، ابتدأ به(سيبويه، ١٩٨٨م: ٥٥٩/٣)، فهو يرى أنَّه(فَعَلَة)، وكان حقُّ اللام أنْ تقلب ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولكنهم حذفوها على غير القياس، وحجته: " إنَّما جعلناها(فَعَلَةً)؛ لأنَّا قد رأيناهم كسروا(فَعَلَةً) على(أَفْعُلٍ)، ممَّا لم يحذف منه شيء ولم نرهم كسروا(فَعْلَةً)، ممَّا لم يحذف منه شيءٌ على(أَفْعُلٍ)". وقال (السيرافي، ٢٠٠٨م، في الشرح: ٣٢٩/٤) " يريد: جعلنا (أمة): (فَعَلَة)، حيث جُمِعَ على (آمٍ)، و(آمٍ): (أَفْعُل)، وكان الأصل فيه: " آموا "، فعُمِلَ بها ما عُمِلَ بـ(أدلو)، جمع (دَلْو)، حيث قالوا: " أَدْلٍ"، لكنَّ هذا الجمع غيرُ مقيس؛ لأنَّ الصرفيين حصروا الجمع على(أَفْعُل)، تحديداً لكل اسمٍ مؤنثٍ، بلا علامة تأنيث، وقبل آخره مد، كـ(ذراع وأذرع)، وما شاكل. ومن اللغويين من ذهب إلى أنَّ(أمَة) بزنة(فَعْلَة)، ومنهم: أبو الهيثم، كما نقل (ابن منظور، ١٩٩٣م: ٤٥/١٤)، وقارَبَها بـ(نَخْلٍ ونَخْلَةٍ)، وقال: " فَلَمَّا جَمَعُوهَا عَلَى مِثَالِ: (نَخْلَة ونَخْل)، لَزِمَهم أَنْ

يَقُولُوا: (أَمَة وأَمٌ)، فَكَرِهُوا أَنْ يَجْعَلُوهَا عَلَى حَرْفَيْنِ، وَكَرِهُوا أَنْ يَرُدُّوا الْوَاوَ الْمَحْذُوفَةَ، لَمَّا كَانَتْ آخِرَ الِاسْمِ، يَسْتَثْقِلُونَ السُّكُوتَ عَلَى الْوَاوِ فَقَدَّمُوا الْوَاوَ، فَجَعَلُوهَا (أَلفاً)، فِيمَا بين الأَلف والميم"، (ينظر: أبو السعود، ١٩٧١م: ٣٥).

- **بَرا- يَبْرُو :**
- **بَرَى يَبْرِي :**

ومن المعروف أنَّ(برا- يَبْرُو)، مثل: (دعا- يَدْعُو)، وهو مثال الباب الأول من أبواب الفعل الثلاثي المجرد، و(بَرَي- يَبْرِي)، مثل: (قَضَى- يَقْضِي)، وهو مثال الباب الثاني من أبواب الفعل، الثلاثي المجرد، ونفهم من كلِّ ما تقدَّم: أنَّ لام(الفعل) قد تكون(واواً)، وقد تكون(ياءً)، ولذا جاءت تثنيته على(بروين)، و(بريين)، والحاصل: أنَّ اختلاف(باب الفعل) لم يتبعه اختلاف في المصادر والمعاني أيضاً، والمقصود: أنَّ هذا ناجم عن تداخل لهجي بينهما.

وهذا من الطريف المنهجي، إذْ لا صلة بين الفعلين المذكورين، وبين الأسماء المحذوفة اللام، إلا ما سيكون لها من الجامع الصرفي بينها وبين تلك الألفاظ، وهو إتيانها اسماً بلفظ(بُرَة)، في كلام(الفيومي، ٢٠١٧م: ٥٢): " الْبُرَةُ مَحْذُوفَةُ اللَّامِ-: هِيَ حَلْقَةٌ تُجْعَلُ فِي أَنْفِ الْبَعِيرِ تَكُونُ مِنْ صُفْرٍ وَنَحْوِهِ، وَالْخِشَاشُ مِنْ خَشَبٍ، وَالْخِزَامَةُ مِنْ شَعْرٍ، وَالْجَمْعُ: بُرُونَ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ".

والحاصل: أنَّ(الباء والراء والحرف المعتل): أصلان، أحدهما: تسوية الشيء نحتاً، والآخر، التعرض والمحاكاة، ولا يخفى أنَّ الأول هو المقصود في هذا المبحث، ومنه: بَرَيتُ العُودَ، وبَرَوْتُه، والأول أصوب لدى(الخليل، د.ت: ٢٨٦/٨)، ويبدو أنَّ هذا غير موافق لرؤية (ابن جني، ٢٠٠٠م: ٢٥٢/٢)، فهو يرى أنَّ المحذوف منها اللام، وهو حرف علة، وقال: " والوجه أنْ تكون واوًا.. فيكون الأصل: "بُرْوة، وقد صوَّب(ابن يعيش، ٢٠٠١م: ٣٦٩): هذا الرأي واستحسنه؛ حملاً به على الأكثر، ومن اللغويين من شبَّهه بـ(قَرية وقُرًى)، وقال(ابن سيده، ٢٠٠٠م: ٣٣٠/١٠): "وهذا نادرٌ"؛ لأنَّ جمع(فَعْلَة) على(فُعَل) غير مقيس في العربية، (ينظر: الجوهري، ١٩٨٧: ٢٢٨٠/٦، وأبو السعود، ١٩٧١م: ٥١).

- **حَما- يحمو:**
- **حَمى- يحْمِي:**

وليس من المناسب المنهجي إعادة ما ذكرنا في المبحث السابق، في إطار كلامنا على البابين المذكورين من أبواب الفعل الثلاثي المجرد، والأجدر منه الإشارة إلى أنَّ قول(الفيومي، ٢٠١٧م: ١٥٩):".. الحُمَةُ مَحْذُوفَةُ اللَّامِ: سُمُّ كُلِّ شَيْءٍ يَلْدَغُ، أَوْ يَلْسَعُ".

لم يتضمن أيَّ إشعار بكون اللام المحذوفة واواً، أو ياءً، ولعلَّه يقصد: إعلام القارئ بأنَّها واردة بالحرفين معاً(حُمَو- حُمَي)، والحاصل: صيرورة اللفظ المذكور إلى(الحُمَة)- بعد حذف الحرف المعتل، والتعويض عنه بتاء التأنيث، وقد ذكر(الأزهري، ٢٠٠١م: ١٧٨/٥) أنَّه لم يسمع: " التشديد في(الحُمَة) لغير ابن الأعرابي"، وقال:" ولا أحسبه رواه إلَّا وقد حَفِظَه عن العرب"، وهذا ما أكده(ابن دريد، ١٩٨٧: ٥٧٤/١)، بقوله: " الْحُمَة مُخَفَّفَة: حرارة السم، هَكَذَا يَقُول الْأَصْمَعِي، وَلَيْسَت كَمَا تسمي الْعَامَّة حمة الْعَقْرَب إبرتها. وَسَأَلت أَبَا حَاتِم عَن الْحمة، فَقَالَ: سَأَلت الْأَصْمَعِي عَن ذَلِك فَقَالَ: هِيَ فوعة السم، أَي: حرارته، وفورته، هَذَا لَفظه".

ولعلَّ من المناسب أنْ يُشار في هذا الموضع إلى أنَّ إطلاق العامة لفظ(الحُمَة) على إبرة العقرب، إنَّما هو للمجاورة؛ ولكون السمِّ خارجاً منها، فلزم التنبيه.

- **ذا :**
- **ذو:**

وبهذا النمط المركب يدرك القارئ فحوى المقارنة الصرفية التي سيقرأ عنها، نعني: (المفارقة اللفظية) بين(ذا) المراد به: (اسم الإشارة)، و(ذو)، بمعنى صاحب، في إطار قول الفيومي(٢٠١٧م: ٢١٠): " ... وذا: لامُهُ يَاءٌ مَحْذُوفَةٌ، وَأَمَّا عَيْنُهُ، فَقِيلَ: يَاءٌ- أَيْضًا- لِأَنَّهُ سُمِعَ فِيهِ الْإِمالَةُ، وَقِيلَ: وَاوٌ، وَهُوَ الْأَقْيَسُ؛ لِأَنَّ بَابَ: (طَوَى) أَكْثَرُ مِنْ بَابِ(حَيِيَ)، وَوَزْنُهُ فِي الْأَصْلِ: ذَوَى، وزَانُ: سَبَبٍ، ويَكُونُ بِمَعْنَى: صَاحِبٍ، فَيُعْرَبُ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافًا إِلَى اسْمِ جِنْسٍ، فَيُقَالُ: ذُو عِلْمٍ، وَذُو مَالٍ".

وهما مأخوذان من بنية لغوية واحدة، بتسويغٍ صرفيٍّ وتأويليٍّ اهتمَّ به أهل اللغة وأهل الصرف اهتماماً ملحوظاً.

والأول: من الأصل: (ذيَيَ)، قبل حذفِ اللامِ، وقلبِ العينِ ألفاً في الصيرورة إلى: (ذا)، ونفهم من كلِّ ما تقدَّم: أنَّ عين(الفعل) قد تكون(ياءً)، وقد تكون(واواً)، ولذا جاءت تثنية(ذا) على: (ذيان) و(ذوان)، وهذا رأي(سيبويه، ١٩٩٨م: ٤٨٧/٣)، ورأي البصريين بعامة، واستدلوا بإمالتها: والإمالة: هي جنوح بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، وتظهر جليةً في القراءات القرآنية.

والثاني: من الأصل: (ذَوَيَ)، ومن ثَمَّ جرى حذف الياء؛ من أجل تخفيف اللفظ، كما ذكرناه في مواضعَ كثيرةٍ سابقةٍ بضرورةِ ذكره في كلِّ موضع، فصار اللفظ إلى: (ذُوْ)، وهو ما يراه ابن بري، كما نقل(ابن منظور، ١٩٩٣م: ٤٥٨/١٥)، وحجته: " لأَن عَيْنَهُ وَاوٌ، وَمَا كَانَ عينُه وَاوًا، فَلَامُهُ يَاءٌ؛ حَمْلًا عَلَى الأَكثر، وقَالَ: وَالْمَحْذُوفُ مِنْ(ذَوَى) هُوَ لَامُ الْكَلِمَةِ لَا عَينُها، كَمَا ذَكَرَ، لأَنَّ الْحَذْفَ فِي اللَّامِ أَكثر مِنَ الْحَذْفِ فِي الْعَيْنِ"، ووافقه(الجوهري، ١٩٨٧م: ٢٥٥١/٦، لكنَّه يرى أنَّ المحذوف هي(الواو) الأولى، وهي عين الكلمة، وكلامه: " ثُمَّ حُذِفت مِنْ(ذَوَى) عَيْنُ الْفِعْلِ لِكَرَاهَتِهِمُ اجْتِمَاعَ الْوَاوَيْنِ؛ لأَنَّه كَانَ يَلْزَمُ فِي التَّثْنِيَةِ: ذَوَوانِ".

وقد صار اللفظ إلى ما صار إليه، ومن ثمة أدرجه النحويون في جملة ما أسموه بـ(الأسماء الستة)، وعنوا بها عناية خاصة في مفصل كلامهم عليها.

وثمة إشارة لطيفة ذكرها(ابن سيده، ١٩٩٦م ١٢١/١)، بقوله: " ويتحرك الحرفُ الَّذِي قبل الْعين من: (فَمٍ) بِحَسب الْحَرْف الَّذِي يَنْقلب إِلَيْهِ العَيْن، وَهَذَا حرف نَادِر فِي الْعَرَبيَّة لَا يُعْرف لَهُ نَظِير إِلَّا(ذُو) الَّتِي تُضافُ إِلَى أَسمَاء الْأَنْوَاع وتُوصف بهَا كَقَوْلِهِم: ذُو مَال، أَو ذُو علم".

وقد كانت(المسألة) المذكورة موضع خلافٍ بين البصريين والكوفيين- قديماً- عقد لها(أبو البركات الأنباري، ٢٠٠٣م) باباً خاصاً: (٥٥١/٢)، بعنوان: (الحروف التي وضع الاسم عليها في "ذا" و"الذي)، وفحوى الخلاف: ذهاب البصريين إلى أنَّه ثنائيّ لفظاً ثلاثيّ وضعاً، وذهب الكوفيون، وتبعهم(السهيلي، ١٩٩٢م: ١٧٩) إلى أنَّ الاسم في (ذا) الذال وحده، وما زيد عليها تكثير لها، ولكلٍّ حجج وأدلة لا يستع المقام لذكرها، (ينظر على سبيل المثال: ابن جني، ١٩٥٤م: ١٢٢، والرضي، ١٩٧٥م: ٧٣/٣، ناظر الجيش: ٢٠٠٨: ٢٧٨/١).

سَنَة:

وحين قال الفيومي(٢٠١٧م: ٢٩٢): " السَّنَةُ الْحَوْلُ، وَهِيَ مَحْذُوفَةُ اللَّامِ، وَفِيها لُغَتانِ: إِحْداهُما: جَعْلُ اللَّامِ هاءً، وَيُبْنَى عَلَيْها تَصارِيفُ الْكَلِمَةِ، والْأَصْلُ: سَنْهَةٌ، وَتُجْمَعُ عَلَى: سَنَهاتٍ، مِثْلُ: سَجْدَةٍ وَسَجَداتٍ، وَتُصَغَّرُ عَلَى: سُنَيْهَةٍ، وَتَسَنَّهَتْ النَّخْلَةُ وَغَيْرُهَا أَتَتْ عَلَيْهَا سِنُونَ، وَعَامَلْتُهُ مُسانَهَةً، وَأَرْضٌ سَنْهاءُ، أَصابَتْها السَّنَةُ، وَهِيَ الْجَدْبُ.

وَالثَّانِيَةُ: جَعْلُها واوًا، يُبْنَى عَلَيْها تَصارِيفُ الْكَلِمَةِ- أَيْضًا- والْأَصْلُ: سَنْوَةٌ، وَتُجْمَعُ عَلى سَنَواتٍ، مِثْلُ: شَهْوَةٍ وَشَهَواتٍ، وَتُصَغَّرُ عَلَى سُنَيَّةٍ، وَعَامَلْتُهُ مُسَانَاةً، وَأَرْضٌ سَنْواءُ، أَصَابَتْهَا السَّنَةُ، وَتَسَنَّيْتُ عِنْدَهُ أَقَمْتُ سِنِينَ...".

يَفْهَمُ القارئ: أنَّ للام تأويلين، أولهما: أنْ تكون(هاءً)، والتأويل الآخر: أنْ تكون(واواً)، ومنها: (تَسَنَّيْت)، كما ذكر الفيومي في النص السابق، والمقصود: أنَّ الأصل: (تسنَّوت)، وقد وقعت الواو رابعة، فقُلِبَتْ ياءً في الصيرورة إلى: (تسنَّيْتُ)، قال ابن بري– كما نقل(ابن منظور، ١٩٩٣م: ٥٠١/١٣): " الدَّلِيلُ عَلى أَن لَامَ سَنَةٍ وَاوٌ قَوْلُهُمْ: سَنَواتٌ"، وقال(الفارسي، ٢٠٠٢م: ٩٠))" ومن قال: المساناة، وأسنتوا، أنَّ اللام عنده (واو). والتاء في (أسنتوا) منقلبة عن الياء على حد(أغزيت)، والأصل: (أغزوت)، ومن ثم قلبتْ الواو ياء؛ لوقوعها رابعة، وفي: (أسنتوا) أبدلت الياء تاء.

ومن تمام التعقيب الذي نرى إثباته ما ذكرناه سابقاً تبعاً لقول قديم ذكره أبو حيان الأندلسي بأنَّ اللام إذا كانت هاء أو ياء، فالحذف قليل، وعلى أيّةِ حالٍ فقد جرى حذف اللام بعد نقل حركتها إلى العين، فصار اللفظ إلى: (سَنَة)، فلزم التنبيه.

- **سِيَة:**

ونفهم من قول الفيومي(٢٠١٧م: ٣٠٠): " سِيَةُ الْقَوْسِ، خَفِيفَةُ الْيَاءِ، وَلَامُهَا مَحْذُوفَةٌ، وَتُرَدُّ فِي النِّسْبَةِ، فَيُقَالُ: سِيَوِيٌّ، وَالْهَاءُ عِوَضٌ عَنْهَا، طَرَفُهَا الْمُنْحَنِي. قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: وَكَانَ رُؤْبَةُ يَهْمِزُهُ، وَالْعَرَبُ لَا تَهْمِزُهُ، وَيُقَالُ لِسِيَتِهَا الْعُلْيَا: يَدُهَا، وَلِسِيَتِهَا السُّفْلَى: رِجْلُهَا. وَالسِّيُّ: الْمِثْلُ، وَهُمَا سِيَّانِ، أَيْ: مِثْلَانِ..."

أنَّ اللام واو، وهذا رأي(الخليل، (د. ت): ٣٣٣/٧)– أيضاً– وهذا يعني: أنَّ الأصل: (سَيِو)، وقد نجم هذا اللفظ عن كسر ما قبل الواو، ومن ثَمَّ قلبت الواو ياء؛ لكسر ما قبلها، وذلك لعدم التجانس الصوتي بين الواو والحرف المكسور المتقدم عليها، ومن اللغويين من ذهب إلى أنَّ اللام ياء، أيضاً– وعلى هذا التقدير يكون اللفظ: (سيي)، وكان(الجوهري، ١٩٨٧م: ٢٣٥٨/٦ قد أجاز أنْ تكون(العين) هي المحذوفة، لكنه يرى في النهاية أنَّ الأولى حذف اللام؛ لكثرة وروده في العربية، وقال: " وسِيَة، يجوز أنْ تكون (فِعَة)، أو (فِلَة)، إلا أنَّ (فِعَة) أقيسُ؛ لأنَّ أكثر ما يلغون موضع اللام".

وذهب (أبو علي الفارسي، ١٩٨٥م: ٢٤٦) إلى أنَّ اللفظ شبيهٌ بـ(شِيَة)، مراده: أنَّ مصدر(وسي) الثلاثي المعتل بالفاء هو: (سِيَة) مما يسميه الصرفيون: (مثالاً)، فلمَّا حُذفت(الواو) في مضارعه، لوقوعها بين(الياء والكسرة)، فقد حملوا (التصاريف) الأخرى على هذا، فعوضوا بـ(التاء) في المصدر، كما في(شَيَة) على ما سبق بيانه.

وكان رؤبة بن العجاج التميمي، الراجز المشهور، بحسب ما ذكر أبو عبيدة يهمزها، فيقول: (سئة)، وعلى هذا يكون رؤبة وإنْ خالف جمهور العلماء بعدِّه(الهمز) في: (سئة) بدلاً من(الياء) في: (سية)، لكنَّه فصيح، ولفصاحته قال الخليل في حقه بعد وفاته:" دفنا الشعر واللغة والفصاحة" (توفي سنة:١٤٥هـ)، (ينظر: الذهبي، (د. ت): ٣٠١/٦، والزركلي، ٢٠٠٢م: ٤٣/٣).

وما ذهب إليه هو من(سنن) قبيلة تميم بعامة، وليس منتظراً منه أنْ يخرم هذا المبدأ، ما دام غير خارج القياس، وثمة ما يعضده من القرآن الكريم، ومن كلام فصحاء العرب، "قَالَ أَبُو زيد: أهل الْحجاز وهذيل وَأهل مَكَّة وَالْمَدينَة لَا ينبرون، وقف عَلَيْهَا عِيسَى بن عمر فَقَالَ: مَا آخذ من قَول تَمِيم إِلَّا بالنبر، وهم أَصْحَاب النبر". (ينظر: ابن منظور، ١٩٩٣م: ٢٢/١).

وأبو عبيدة المذكور في كلام الفيومي: هو معمر بن الْمثنى اللّغَوِيّ الْبَصْرِيّ، أَخذ عَن يُونُس وَأبي عَمْرو، وَهُوَ أول من صنّف في غَرِيب الحَدِيث، ومن تصانيفه– أيضا–: معاني القرآن وإعراب القرآن، (توفي سنة ٢٠٩هـ)، (تنظر ترجمته لدى: الذهبي، ١٩٨٥م: ١٥٢/٨، والسيوطي، (د. ت): ٢٩٤/٢، والزركلي، ٢٠٠٢م، : ٢٧٢/٧).

- **شَفَة:**

وقد ضبط الفيومي(٢٠١٧م: ٣٢٠) اللفظ المذكور باعتبار العين، بقوله: " الشَّفَةُ: مُخَفَّفٌ، وَلَامُهَا مَحْذُوفَةٌ، وَالْهَاءُ عِوَضٌ عَنْهَا، وَلِلْعَرَبِ فِيهَا لُغَتَانِ، مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا هَاءً، وَيَبْنِي عَلَيْهَا تَصَارِيفَ الْكَلِمَةِ، وَيَقُولُ الْأَصْلُ: شَفْهَةٌ، وَتُجْمَعُ عَلَى(شِفَاهٍ)، مِثْلُ: كَلْبَةٍ وَكِلَابٍ، وَعَلَى شَفَهَاتٍ، مِثْلُ: سَجْدَةٍ وَسَجَدَاتٍ، وَتُصَغَّرُ عَلَى شُفَيْهَةٍ، وَكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً، وَالْحُرُوفُ

الشَّفَهِيَّةُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا وَاوًا، وَيَبْنِي عَلَيْهَا تَصَارِيفَ الْكَلِمَةِ، وَيَقُولُ الْأَصْلُ: شَفْوَةٌ، وَتُجْمَعُ عَلَى شَفَوَاتٍ، مِثْلُ: شَهْوَةٍ وَشَهَوَاتٍ، وَتُصَغَّرُ عَلَى شُفَيَّةٍ، وَكَلَّمْتُهُ مُشَافَاةً، وَالْحُرُوفُ الشَّفَوِيَّةُ، وَنَقَلَ ابْنُ فَارِسٍ الْقَوْلَيْنِ عَنْ الْخَلِيلِ، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ– أَيْضًا– قَالَ اللَّيْثُ: تُجْمَعُ الشَّفَةُ عَلَى شَفَهَاتٍ، وَشَفَوَاتٍ، وَالْهَاءُ أَقْيَسُ، وَالْوَاوُ أَعَمُّ؛ لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوهَا بِسَنَوَاتٍ، وَنُقْصَانُهَا حَذْفُ هَائِهَا، وَنَاقَضَ الْجَوْهَرِيُّ، فَأَنْكَرَ أَنْ يُقَالَ: أَصْلُهَا الْوَاوُ، وَقَالَ: تُجْمَعُ عَلَى شَفَوَاتٍ".

وأراد إفهام القارئ أنَّ للفظ(الشفة) تأويلين، الأول: أنَّ لامها(هاء)، والأصل: (شَفْهَةٌ)، بدليل قولهم في الجمع: (شِفَاه)، مِثْلُ: (كَلْبَةٍ وَكِلَابٍ)، وهذا الجمع– بحسب بيان الصرفيين– مقيس في كلِّ ما كان على زنة: (فَعْل) اسماً أو صفة، مشروطاً بعدم كون الفاء أو العين ياء، (ينظر: أبو السعود، ١٩٧١م: ٦١).

والتأويل الآخر: أنَّ لامها(واو)، والأصل: (شَفْوَةٌ)، بدليل قولهم في الجمع: (شَفَوات)، مثل: (شهْوة وشَهَوَات)، ولا يخفى ما في(الرأيين) المذكورين من قوَّةٍ في الدلالة، وكان– رحمه الله– قد استدل بأقوال ابن فارس والخليل والأزهري والليث، والأول: هو أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازيّ، من أئمة اللغة والأدب، من تصانيفه: (مقاييس اللغة، والصاحبي، و(المجمل)، الذي جرى النقل منه: ٥٠٨، (تنظر ترجمته لدى الزركلي، ٢٠٠٢م: ١٩٣/١، والذهبي، ١٩٨٥م: ٥٣٨/١٢)، والثاني: أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، إمام النحاة وشيخ سيبويه، صاحب العين، (توفي سنة: ١٧٠هـ)، (تنظر ترجمته لدى الزركلي، ٢٠٠٢م: ٢٣١/٤، والقفطي، ١٩٨٢م: ٣٧٦/١)، والثالث: (سبقت ترجمته)، وقد وجدنا مصداق هذه الإماءة في(التهذيب): ٢٩١/١١، والرابع: بن نصر بن سيّار الخراسانيّ، صاحب كتاب الخيل، كان عالماً في اللغة والأدب، وإليه يُنسب وضع كتاب العين، (تنظر ترجمته لدى القفطي، ١٩٨٢م: ٤٢/٣، والسيوطي، (د.ت) ٢٧٠/٢).

وواقع الحال: أنَّ الذي ذكره المؤلف موافق لرؤية الصرفيين في إقرارهم بكثرة حذف الواو إذا كانت في موقع اللام، وقد أشرنا إلى هذا– سابقاً، وذكرنا– أيضاً، قلة حذف الهاء إذا كانت في موضع اللام، فلزم التنبيه على هذا.

أَمَّا نحن فنحسِبَ أنَّ في كلام الفيومي إشكالاً، لسهوه في تحرير هذه القطعة من شرحه، وقد راجعناه في(الصحاح): ٢٢٣٧/٦، فوجدنا أنَّ كل ما قاله الجوهري لا يعدو " وزعم قومٌ أنَّ الناقص من الشَفَهِ واوٌ؛ لأنَّه يقال في الجمع: شَفَواتٌ ورجلٌ أَشْفَى، إذا كان لا تنضم شَفَتاهُ، كالأَرْوَقِ. ولا دليلَ على صحته."، ولا شكَّ أنَّ هذا ناجمٌ عن سَهْو الكاتب أو الناسخ، أَمَّا أنَّ الشارح فغيرُ معقولٍ البتة.

- **ظُبَة:**

ويظهر لنا من كلام(الفيومي، ٢٠١٧م): " الظُّبَةُ– بِالتَّخْفِيفِ–: حَدُّ السَّيْفِ، وَالْجَمْعُ: ظُبَاتٌ، وَظِبُونَ؛ جَبْرًا لِمَا نَقَصَ، وَلَامُهَا مَحْذُوفَةٌ، يُقَالُ: إنَّهَا وَاوٌ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: ظَبَوْتُ، وَمَعْنَاهُ: دَعَوْتُ".

رجاحةُ كون اللام واواً، وعلى هذا يكون الأصل: (ظُبَوٌ)، ثُمَّ يُصار إلى: (ظُبَة)، بعد حذف الواو، والتعويض عنها بتاء التأنيث، وهذا رأي(الخليل، (د.ت): ١٧٨/٨)، من قبل، (وابن سيده، ٢٠٠٠م: ٤٣/١٠)، واستدلَّ على ذلك، بقوله: " إنَّما قَضَيْنَا عَليهِ بالواوِ لمكانِ الضَّمَّةِ؛ لأنّها كأَنَّها دَلِيلٌ على الواوِ". وكان(ابن فارس، ٢٠٠٢م: ٤٧٤/٣) قد أنكر هذا الرأي، وقال" وهذا شيء لا تدلُّ عليه حجة"، وعلى كلِّ حال فـ(الظاء والباء والحرف المعتل) عند ابن فارس: كلمتان، إحداهما: الظبي، والأخرى: ظبة السيف[أي: طرفه وحافته]، وما لواحدة منهما قياس"، والثانية هي المقصودة في هذا المبحث، فلزم التنبيه.

والمفهوم من كلام سيبويه(١٩٨٨م: ٤٠١/٣) إقراره لما ذهب إليه الخليل، لكن لم يجوّز أنْ يجمع على(ظبون)، ويرى أنْ يجمع بالألف والتاء، نحو: رُبات وبُرات، ونص كلامه: " ولا يجوز(ظبون) في(ظبةٍ)؛ لأنَّه اسم جمع، ولم يجمعوه بالواو

والنون"، وقال في موضعٍ ثانٍ: ٥٩٨/٣" وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به ذلك، استغناء، وذلك: ظبةٌ وظبات، وشيةٌ وشياتٌ. والتاء بدخل على ما دخلت فيه الواو والنون لأنَّها الأصل".

ونلحق بما قدمناه فائدة صرفية طيبة ذكرها(ابن جني، ٢٠٠م: ٢٥٠/٢): بقوله: " والقول في "ظُبة" أيضًا– كالقول في "ثُبة"، ولا يجوز أنْ يكون المحذوف منها فاء ولا عينًا، أمَّا امتناع الفاء؛ فلأنَّ الفاء لم يطرد حذفها إلَّا في مصادر بنات الواو، نحو: "عِدة" و"زِنة" و"جِدة"، وليست "ظُبة" من ذلك، وأوائل تلك المصادر –أيضًا– مكسورة، وأوَّلُ "ظُبة"، كما ترى مضموم، ولم تحذف الواو فاء من "فُعْلة" إلَّا في حرف شاذ، حكاه أبو الحسن، ولا نظير له، وهو قولهم في "الصِّلة": "صُلة... فقد بطل إذن أنْ تكون "ظبة" محذوفة الفاء، ولا تكون– أيضًا– محذوفة العين، لأنَّ ذلك لم يأتِ إلا في "سَهٍ" و"مُذْ"، وهما حرفان نادران لا يقاس عليهما غيرهما، ودليل آخر يدلُّ على أنَّ "ظُبة" ليست محذوفة العين، وهو جمعهم إياها بالواو والنون، نحو: "ظُبُون" و"ظُبِين"، ولم نرهم جمعوا شيئًا مما حذفتْ عينه بالواو والنون، إنَّما ذلك فيما حذفت لامه، نحو: "سِنُون" و"عِضُون... فثبت أنَّ اللام هي المحذوفة دون غيرها. ومن أقوى دليل على حذف لامها قولهم في جمعها "ظُبًا"، فاللام كما ترى هي المعتلة، ونظيرها "لُغَة ولُغًى" و"بُرَة وبُرًا"، وأصلها: "ظُبْوة" بالواو لما ذكرناه في "ثُبة".

- **كُرَة:**

وعلى ما يبدو من قول الفيومي–(٢٠١٧م: ٥٤٢): " الْكُرَةُ: مَحْذُوفَةُ اللَّامِ، وَعُوِّضَ عَنْهَا الْهَاءُ، وَالْجَمْعُ: كُرَاتٌ، يُقَالُ: كَرَوْتُ بِالْكُرَةِ كَرْوًا، إذَا ضَرَبْتُهَا لِتَرْتَفِعَ، وَالنِّسْبَةُ إلَيْهَا: كُرِيٌّ، وَكُرِيَّةٌ، عَلَى لَفْظِهَا"–.

أنَّ المحذوف هو(الواو)، وهي لام الكلمة، وهذا هو اختيار (الخليل، د.ت: ٤٠٠/٥، وابن فارس، ٢٠٠٢م: ١٧٣/٥)، على الرغم من قوله في: (المجمل: ٧٨٢): "والكرة: ناقصة إمَّا واواً، وإمَّا ياء"، والوزن على كلا الرأيين: (فَعَة)، وذهب(العكبري، ١٩٩٥م: ٣٧٥/٢) أنَّ المحذوف هو(العين)، الوازن عنده: (فُلَة)؛ لأنَّ اللفظ على حدِّ قوله: من: (كَارَ) العِمَامةِ(يكُورها كَوْرا)، إذا دَوَّرها، والكرةُ كَذَلِك"، وذكر(الثمانيني، ١٩٩٩م: ٤١١) هذا الرأي واستحسنه من قبل، واستدلَّ عليه بقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۖ يُكَوِّرُ ٱلَّيۡلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيۡلِۖ //الزمر//٥ ﴾، أي: أي يجعل هذا على هذا، وهذا على هذا، وكذلك قيل لهذه: كرة؛ لتدويرها، وجعل بعضها فوق بعض"،)، ولا يخفى ما في(الرأيين) المذكورين من قوَّةٍ في الدلالة يَحْسُنُ الأخذ به في تحرير معنى اللفظ، ومن(المعروف) كذلك ما كان من تعويض العرب(المحذوف)، ومنه الإتيان بـ(التاء) بدلاً عن(المحذوف) على كلٍّ من الرأيين، ومن يراجع باب (سيبويه، ١٩٨٨م: ٨٣/٤): (هاذا ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب، وذلك قولك: أَقمتُه إقامةً).

والحاصل: أنَّ الرأي الأول هو الأولى؛ لأنَّ السماع لم يُثبت حذف العين إلَّا في لفظتي(سه ومذ)، الذين جرى الكلام عليهما– آنفاً، حتى يرد عليه ما نحن بصدده، فلزم التنبيه قبل الإشارة إلى أنَّ النسبة إلى لفظ(كُرة)، قد جاءت على(كُرِيّ، وَكُرِيَّة)– في كلام الفيومي– ويصح: (كُرَوِيٌّ)– أيضاً، والمقصود: رد اللام المحذوفة في النسبة إليه؛ لأنَّ المحذوف غير مردود في التثنية وجمعي المذكر والمؤنث السالمين، (ينظر: سيبويه، ١٩٨٨م: ٣٥٩/٣، والاستربادي، ١٩٧٥م: ٣٧/٢).

- **مَعَ:**

وكان كلام(الفيومي، ٢٠١٧م: ٥٩٠) عليه في مطلعه نحوياً خالصاً، وفحوى كلامه: (مَعَ) ظرف، وسكون عينه لغة ربيعة، ثم ذكر رأياً، أسنده إلى الرماني، وأراد به: كون(مع) اسماً مشروطاً بدخول حرف جر عليه، وإلا كان حرفاً، ويرى نصبه على الظرفية، ثم فرَّق بين الدلالتين، وقد ذكر هذا لضرورته، وإنْ لم يكن من اهتمامنا(الصرفي) في هذه الدراسة، ثم امتد نظره إليه صرفياً، وقال: " وَأَلِفُها عِنْدَ الْخَلِيلِ بَدَلٌ مِنْ التَّنْوِينِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ لَيْسَ لَهُ لَامٌ، وَعِنْدَ يُونُسَ وَالْأَخْفَشِ، كَالْأَلِفِ فِي(الْفَتَى)، فَهِيَ بَدَلٌ مِنْ لَامٍ مَحْذُوفَةٍ ".

والمعنى لا ينصرف في هذين الرأيين عن(الاختلاط) البتتة، وهذا هو المستفاد من قول(ابن فارس، ٢٠٠٢م: ٢٧٣/٥)، وذكر منه: (المعمعة) في الحرب، كما يتبادر إلى الأذهان للوهلة الأولى اختلاط أصوات الشجعان، وانضمام كلِّ طرف بالآخر.

وكان الفيومي قد ساق رأي الخليل، وقد راجعناه في مصادره، ووجدناه –حقاً– في الصورة الذي أثبتها المؤلف، والحاصل من كلام(الخليل، د.ت: ٩٥/١): أنَّ الكلمة ثنائية مطلقاً، وهي من قبيل المعربات، والمقصود: أنَّ فتحة العين هي فتحة إعراب، كفتحة الدال في قولنا: رأيتُ يداً، وهذا هو رأي (سيبويه، ١٩٨٨: ٢٨٧/٣) أيضاً.

ومن ثمة عرض رأياً عزاه ليونس والأخفش، والأول: أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب البصري، إمام النحاة، شيخ سيبويه، من تصانيفه: معاني القرآن، اللغات، والنوادر،(توفي سنة: ١٨٢ هـ)، (تنظر ترجمته لدى الزركلي، ٢٠٠٢م: ٢٦١/٨، والقفطي، ١٩٨٢م : ٧٤/٤.

والثاني: وهو أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدة، من رؤوس البصريين، أخذ النحو عن سيبويه، من تصانيفه: معاني القرآن والاشتقاق، (توفي سنة: ٢١٥هـ)، (تنظر ترجمته لدى الزركلي، ٢٠٠٢م: ١٠١/٣، والقفطي، ١٩٨٢م: ٣٦/٢).

وحاصل كلام يونس والأخفش: أنَّ اللفظ مقصور، وحذفُ الألف وصلاً؛ لالتقاء الساكنين، (الألف والتنوين)، كما حذفت ألف "فتى، وكان(ابن مالك، ١٩٩٠م:٢٣٩/٢) قد صوَّب هذا الرأي واستحسنه، وقال: " وهو الصحيح؛ لأنَّهم يقولون: الزيدان معا، والعمرون معا، فيوقعون "معًا" في موقع رفع، كما ترفع الأسماء المقصورة، كقولهم: فتى، وهم عِدًى، ولو كان باقيا على النقص، لقيل: الزيدان مع، كما قال: هم يدٌ واحدة على مَن سواهم.

- **هَن:**

وحين قال(الفيومي، ٢٠١٧م: ٦٦٠): " الْهَنُ– خَفِيفُ النُّونِ: كِنَايَةٌ عَنْ كُلِّ اسْمِ جِنْسٍ، وَالْأُنْثَى: هَنَةٌ، وَلَامُهَا مَحْذُوفَةٌ، فَفِي لُغَةٍ هِيَ هَاءٌ، فَيُصَغَّرُ عَلَى: هُنَيْهَةٍ، وَمِنْهُ يُقَالُ: مَكَثَ هُنَيْهَةً، أَيْ: سَاعَةً لَطِيفَةً، وَفِي لُغَةٍ هِيَ وَاوٌ، فَيُصَغَّرُ فِي الْمُؤَنَّثِ عَلَى: هُنَيَّةٍ، وَالْهَمْزُ خَطَأٌ، إذْ لَا وَجْهَ لَهُ، وَجَمْعُهَا: هَنَوَاتٌ، وَرُبَّمَا جُمِعَتْ: هَنَاتٌ، عَلَى لَفْظِهَا، مِثْلُ: عِدَاتٍ، وَفِي الْمُذَكَّرِ: هُنَيٌّ، وَبِهِ سُمِّيَ، وَمِنْهُ: هُنَيٌّ، مَوْلَى عُمَرَ رضي الله عنه(*).[٢]، مَذْكُورٌ فِي إحْيَاءِ الْمَوَاتِ، وَكُنِّيَ بِهَذَا الِاسْمِ عَنْ الْفَرْجِ، وَيُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ، فَيُقَالُ: هَنُوهَا، وَهَنَاهَا، وَهَنِيهَا، مِثْلُ: أَخُوهَا، وَأَخَاهَا، وَأَخِيهَا، وَقِيلَ: الْمَحْذُوفُ نُونٌ، وَالْأَصْلُ هَنٌّ– بِالتَّثْقِيلِ.، فَيُصَغَّرُ عَلَى هُنَيْنٍ."

يدرك القارئ أنَّ للام المحذوفة ثلاثة تأويلات، الأول: أنَّها(هاء)، وعلى هذا التقدير يكون الأصل: (هنه)، وتصغيرها عَلَى: (هُنَيْهَةٍ)، دليل على ذلك، وهذا هو رأي أبي زيد الأنصاري، كما نقل(أبو حيان، ١٩٩٨م: ٢٢٠٩)، وهذا التوجيه مخالفٌ(تماما) لقول(ابن عُصفور، ١٩٩٦م٢٦٦)؛ " لأنَّه لا يُحفظ تركيب: هَنَهَ"، على حدِّ قوله، وقد نحا هذا المنحنى الكثير من اللغويين، ومنهم: الرضي الاسترابادي، ١٩٧٥م: ٢٢٥/٣)، وقال: " قيل: الهاء أصل، وهو ضعيف؛ لقلة: باب سَلَس، وقَلَق".

والتأويل الثاني: أنَّها(واو)، وعلى هذا التقدير يكون الأصل: (هنو)، وتصغيرها على(هُنَيَّةٍ) مصداق ذلك، والأصل: (هُنَيْوَة)، واجتماعُ الواو والياء، وسَبْقُ الأولى بالسكون، مدعاة إلى قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء، فصار اللفظ إلى صيرورته الأخيرة: (هُنَيَّة)، وهي أفصح اللغات على ما يبدو من كلام(سيبويه، ١٩٨٨م: ٣٦٠/٣)، وكلام اللغويين من

(*) روى عن أبى بكر، وعمر، ومعاوية، وعمرو بن العاص، رضى الله عنهم، ذكره البخاري، وروى حديثه زيد ابن أسلم عن أبيه، (ينظر: ابن ماكولا، ١٩٩٠م: ٣١٩/٧، وأبو زكريا النووي، د. ت: ١٤٠/٢).

بعده، ومن ثمَّ أدرجها النحويون في جملة ما أسموها بـ(الأسماء الستة)، وعنوا بها عناية خاصة في مصنفاتهم، وليس من المناسب المنهجي أنْ يتسع كلامنا عليها بأكثر من الذي قلنا.

ومن يتأمل قول(ابن فارس، ٢٠٠٢م: ٦٧/٦): " الهاء والنون والحرف المعتل، فيه كلمات مشكلة، وأشياء ليس لها قياس" يجد– نعني: المتأمل في النص المذكور من كلام ابن فارس– (الجذر) المذكور مكتنزاً بالمعاني الكثيرة، ومنها: (الهنو)، المُكَنَّى به عن الفرج، وهو المقصود في(الشاهد) الذي تكلمنا عليه، فلزم التنبيه.

والتأويل الثالث: أنَّها(نون)، وعلى هذا التقدير يكون الأصل: (هنَّ)، وتصغيرها على(هُنَيْنٍ) مصداق على ذلك، ويعضد هذا ما ذكره (أبو حيان، ١٩٩٨: ٢٢١٠، مستدلا بما حكاه أبو الخطاب من قولهم: يا هناتان في التثنية يريد: يا هنان، وقال: " ف (هنان) فعال من المضاعف، و(هن) محذوف منه[اللام]، ولا التفات إلى زعم المازني: أنَّه لا يعرف: هنانين، ولا رأي يعرفه، لأنَّ أبا الخطاب ثقة مأمون فيما نقل"، و(ينظر: ناظر الجيش: ٢٠٠٨: ٢٧٨/١).

- **يد:**

ومن اللطيف قول(أبي علي الفارسي، ٢٠٠٢م: ٧): "يد" كلمة نادرة لا نَعْرِفُ لها نظيراً في كلامهم؛ وذلك أنَّ الفاء منه ياء، والعين دال، واللام– أيضاً– ياء"، جرى حذفها، على غير قياس، ومن ثَمَّ صار اللفظ إلى(يد)، أمَّا قول(الفيومي، ٢١٧م: ٧٠٢): " الْيَدُ مُؤَنَّثَةٌ: وَهِيَ مِنْ الْمَنْكِبِ إلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ، وَلَامُها مَحْذُوفَةٌ، وَهِيَ ياءٌ، وَالْأَصْلُ: يَدْيٌ، قِيلَ: بِفَتْحِ الدَّالِ، وَقِيلَ بِسُكُونِها... "، فهو الراجح بدليل أقوال العلماء من قبله، ومنهم: (المبرد، د.ت: ٢٣٢/١): بقوله: " وأَمَّا (يَد) فتقديرها (فَعْل) سَاكن الْعين؛ لأَنَّك تَقول: (أَيْد) فِي الْجمع، وَهَذَا جمع (فَعْل)، وَلَو جاءَ شيءٌ مِنْهُ لَا يُعلم مَا أَصله من هَذِه المنقوصات لَكَانَ الحكم فِيهِ أَنْ يكون(فعْلا)، ساكنَ الْعين؛ لأَنَّ الْحَرَكَة زِيَادَة، وَالزِّيَادَة لَا تثبت".

وهذا هو رأي(سيبويه، ١٩٨٨م: ٣٥٨/٣)، بقوله: " وقولهم: أيدٍ، وإنَّما هي(أَفْعُلٌ)، (وأَفْعُلٌ)، جماع فَعْلٍ"، بشرط أنْ يكون اسماً، صحيح الفاء والعين، وألا يكون مضعَّفاً، وعلى هذا يقال في: (نَجْم وفَحْل): (أنْجُم وأفْحُل)، وقد يُصار إلى كسر عين الجمع إذا كانت لامه واواً أو ياءً، نحو: (دلْوٍ وظبْي)، في الصيرورة إلى: (أدْلٍ وأظْبٍ)، ومنه ما نحن بصدده، فلزم التنبيه، (ينظر: أبو السعود: ١٩٧١م: ٣٤).

أمَّا(يَدَيَ)– بفتح الدال، فقد سبقت إشارة من لدن(السمين الحلبي، د.ت: ٤٥٢/١) إليه من غير عزوٍ إلى أحد، والحاصل من كلامه: أنَّه بزنة(فَعَل)، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصار اللفظ إلى: (يدا)، مثل: (رحى)، ومن ثم حذفت الألف، وصار اللفظ إلى الصيرورة الأخيرة: (يد).

- **اثْنان:**

يقال ذلك باعتبار العدد، أو باعتبار التكرير الموجود فيه، أو باعتبارهما معا، والمقصود: ضَمُّ وَاحِدٍ إلَى واحدٍ، وكذا التَّثْنِيَةُ، ويقَالُ: هو ثانِي واحدٍ، وثانٍ واحدًا، أَيْ: مصَيِّرُهُ بنفسهِ اثْنَيْنِ، (ينظر: المُطِرّزي، د.ت: ٧٠)، ولم يبتعد(الفيومي، ٢٠١٧م: ٩٢) عن مضمون هذ الكلام، وقد طالعنا بكلام طويل لضرورة اقتضاها المقام، وإنْ لم يكن من اهتمامنا الصرفي إثباته بالصورة التي أثبتها، لأنَّ ما يعنينا هو مطلع كلامه– حصراً: " الاثْنانِ مِنْ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ اسْمٌ لِلتَّثْنِيَةِ، حُذِفَتْ لَامُهُ، وَهِيَ يَاءٌ، وَتَقْدِيرُ الْوَاحِدِ: ثَنَيٌ، وزَانُ سَبَبٍ، ثُمَّ عُوِّضَ هَمْزَةَ وَصْلٍ، فَقِيلَ: اثْنَانِ(*)،[٣] وَلِلْمُؤَنَّثَةِ: اثْنَتَانِ، كَمَا قِيلَ: ابْنَانِ وَابْنَتَانِ... وقيل أصله: ثِنْيٌ، وزان: حِمْل، ولهذا يقال: ثِنْتان، والوجه أنْ يقال: اختلاف لغة، لا اختلاف اصطلاح".

(*) ويصحُّ أنْ يكون اجتلاب همزة الوصل؛ لأجل سكون(الثاء) أيضاً.

ونفهم من هذا النصّ: أنَّ للمفرد تأويلين، الأول: ثَنَيٌ، وعلى هذا يكون الجمع على(أفعال) هو المقيس حقاً، فيقال: (أثناء وأسباب)، كما يقال في: زَمَن، وصَنَم: أزمان وأصنام، ونفهم من قول (سيبويه، ١٩٨٨م: ٣/٣٦٤): " واثنتان بمنزلة: ابنة، أصلها: (فَعَلٌ)..، وقالوا في الاثنين: أثناء؛ فهذا يقوّي(فَعَل)، وأنَّ نظائرها من الأسماء أصلها تحرك العين"، أنَّ جمعه على(أفعال) دليلُ فتحِ عينه، وواقع الحال: أنَّ(أفعالاً) تطَّرد جمعاً لما كان على زنة(فِعْل)- أيضاً، وعلى هذا يقال: ثِنْي، وأثناء، وجِمْل وأحمال، (ينظر: أبو السعود، ١٩٧١م: ٣٦).

والتأويل الآخر: (ثِنْيٌ)، ذكره(ابن الشجري، ٢٠٠١م: ٢/٢٨٥، وقال في التعقيب على كلام سيبويه سالف الذكر: " ويجوز أنْ يكون أصله: ثِنْيٌ، كـ(جِذْعٍ)، فـ(أفعال) محتملٌ للمثالين، ولا يجوز أنْ يُقْطعَ على أنَّ أصله: فِعْل، كـ(جِذْع)، دون(فَعَل)، كـ(جَبَل)، استدلالاً بكسر الثاء من(ثِنْتان)، كما لم يجز أنْ يحكم بأنَّ أصل ابن: بني، اعتبارا بكسر الباء من بنت".

ولا يخفى ما في الرأيين من قوة في الدليل يحسن الأخذ به في تحرير معنى اللفظ، فلزم التنبيه.

- **غد:**

وكان الفيومي- رحمه الله – قد عرض لفعله الثلاثي المجرد ومصدره بالوصف والتمثيل، بقوله: " غَدَا غُدُوًّاً، من باب: قَعَدَ[قُعُوْداً]"، وأراد: أنَّه من الباب الثالث من أبواب الفعل الثلاثي المجرد، وهذه موازين صرفية للفعل الثلاثي المجرد في أبوابه(الستة) ولمصادرها- كما لا يخفى، وعقَّبَ بعده بكلامٍ طويلٍ، قال في نهايته(٢٠١٧م: ٤٤٨): " وَالْغَدُ الْيَوْمُ الَّذِي يَأْتِي بَعْدَ يَوْمِكَ عَلَى أَثَرِهِ، ثُمَّ تَوَسَّعُوا فِيهِ حَتَّى أُطْلِقَ عَلَى الْبَعِيدِ الْمُتَرَقَّبِ، وَأَصْلُهُ: غَدْوٌ، مِثْلُ: فِلْسٍ(*)،[٤] لَكِنْ حُذِفَتْ اللَّامُ، وَجُعِلَتْ الدَّالُ حَرْفَ إعْرَابٍ، قَالَ الشَّاعِرُ:

لَا تَقْلُوَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلْوَا إنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا.

من الرجز، وهو بلا نسبة لدى(ابن جني، ١٩٥٤م: ٦٤، وابن عصفور، ١٩٩٦م: ٣٩٦، والاسترابادي، ١٩٧٥م:٣/ ٢١٥)، ونَسَبَه محققُ المصباح إلى رؤبة بن العجاج، ولم أجده في ديوان شعره، فلزم التنبيه، وكان الفيومي قد ساق البيت المذكور وأراد إفهام القارئ بصورة ذكية- إنْ صحَّ التعبير- أنَّ إثبات اللام لم يرد إلا في الشعر، ومن موارده- أيضاً-: قولُ عبدالمطلب في قصة الفيل:

لَا يَغْلِبَنَّ صَلِيْبُهم وَمِحَالُهم غَدْواً مِحَالَكْ

والمقصود: القريب من الزمان، وليس الغد المعروف، وعلى هذا النحو يكون(تصرف الشعراء) بالألفاظ في أشعارهم، ما داموا يجدون لأنفسهم من يوجَّه لهم أقوالَهم واشتقاقاتِهم، ولو كان الشاعر قد قال: (غدا) لصحَّ له (الوزن والمعنى) معاً، ولهذا قيل: (الشعراء أمراء الكلام)، بمعنى: أنَّهم يتصرفون فيه بالفن الأدبي، كما يتصرفون فيه بالضوابط والقواعد الصرفية والنحوية، (ينظر: ابن منظور، ١٩٩٣م: ١٥/١١٧).

- **نِيَة:**

والأصل: (النِوْيَة)، ومن ثمَّ قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، فصار اللفظ إلى: (النِيَّة)، وليس في قول(الفيومي، ٢٠١٧م: ٦٤٨): " نَوَيْتُهُ أَنْوِيهِ: قَصَدْتُهُ، وَالِاسْمُ: النِّيَّةُ"، ما يجعلنا نتكلم عليه باعتبار ما نحن بصدده من الكلام على الأسماء المحذوفة اللام سوى إشارتين، الأولى عزاها لـ(الأزهري، ٢٠٠١م: ١٥/٣٩٩)، والأخرى: لـ(ابن سيده، ٢٠٠٠م:

(*) ولا يصحُّ جَعْلُ(فِلْس) ميزاناً صرفياً لـ(غَدْو)؛ لكون الأول، بزنة: (فِعْل)، والثاني بزنة: (فَعْل)، ولعلَّ هذا من سهو النُسَّاخ، أو الكتُّاب، أمَّا أنَّ المؤلف هو الذي ذكره، فمن غير المعقول البتة، فلزم التنبيه.

٥٣٧/١٠)، بقوله: " وَالتَّخْفِيفُ لُغَةٌ حَكَاهَا الْأَزْهَرِيُّ، وَكَأَنَّهُ حُذِفَتْ اللَّامُ، وَعُوِّضَ عَنْهَا الْهَاءُ- عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ- كَمَا قِيلَ فِي: ثُبَةٍ *وَظُبَةٍ، وَأَنْشَدَ بَعْضُهُمْ:

أَصَمُّ الْقَلْبِ حُوشِيُّ النِّيَاتِ

وَفِي (الْمُحْكَمِ) (*):[٥]النِّيَّةُ: مُثَقَّلَةٌ، وَالتَّخْفِيفُ عَنْ اللِّحْيَانِيِّ(*)،[٦]وَحْدَهُ، وَهُوَ عَلَى الْحَذْفِ"، كما نراه في: (يدٍ وأب)، وما شاكل، على الرغم من كونه غير مشهور لكنَّ الفيومي لم يتركه من دون كلام.

والحاصل من كلام الفيومي: أنَّ الأصل: (النِوْيِ)، ومن ثمَّ قلبت الواو ياء، قبل حذف اللام،

والتعويض عنها بتاء التأنيث، فصار اللفظ إلى(النِيَة)، وهذا التوجيه أوفق من قول القائل: "

خُفِّفَتْ بحذْفِ الواوِ ووَزْنُها: عِلَةٌ، بحذْفِ العَيْنِ"، على اعتبار أنَّ حذف اللام كثير الوقوع في العربية حتى صار حذف العين من المستحيلات، وكان الفيومي قد ساق البيت المذكور مصداقاً لهذا التصور، والبيت من الطويل للطرماح في: ديوانه: ٥٧، الرواية فيه:

أصمَّ القلب حَشْوِيَّ الطَّيات

وهي مبطلة لاستشهاد المؤلف بالبيت، كما لا يخفى.

الخاتمة

بعد هذا التطواف الفسيح لنصّ ما كتبه الفيومي في معجمه (المصباح المنير)، بدا لنا أنَّ حذف لام الكلمة في أبنية الأسماء الثلاثية ظاهرة لغوية حرية بالجمع والتسجيل والتحليل، ومن الحقائق المسلَّم بها: أنَّ ظاهرة الحذف هذه لا تحدث إلَّا في أبنية الأسماء الثلاثية- حصراً- إذا كانت اللام واحدة من (الواو والياء والهاء والألف)، وأنَّ الغاية من ذلك تحقيق نوعٍ من الخفة والسهولة في النطق وبوجوب الحذف والتعويض الذي لا يخل بالصيغ الصرفية في مبناها ومعناها، وسلكت العربية طرائق عدة في التعويض عن المحذوف، كـ(التنوين والحركة وإضافة حرف)، ومن الأول: (أخٌ)، ومن الثاني: (يدَ)، ومن الثالث: (ابن)، منكشفةً من كلِّ هذا عن مرونة نظامها الصرفي الذي لا يلغي الأصل، والاستعمال، ويمكن حصر حالات الحذف والتعويض التي واجهناها بهذا الجدول الصغير المبيّن للحالات كلها، فلزم التنبيه.

(*) لأبي الحسن علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، صاحب المخصص، فضلا عن كتابه الذي جرى النقل منه، كان إماماً في اللغة والأدب، (توفي سنة: ٤٥٨هـ)، (تنظر ترجته لدى الزركلي، ٢٠٠٢م: ٢٦٣/٤، والسيوطي، د. ت: ١٤٣/٢.

(*) أَبُو الْحسن عَليّ بن الْمُبَارك اللحياني، أخذ عَن الْكسَائي وَأبي زيد والأصمعي وَأبي عُبَيْدَة، وَله النَّوَادِر الْمَشْهُورَة، تنظر ترجمته لدى: القفطي، ١٩٨٢م: ٢٥٥/٢، والسيوطي، د.ت: ١٨٥/٢.

الكلمة	المحذوف	العوض	مكان التعويض
أب	الواو	لا يوجد	....
اسْت	الهاء	الهمزة	قبل فاء الكلمة
أمة	الواو	التاء	آخر الكلمة
بُرة	الواو أو الياء	التاء	آخر الكلمة
حُمة	الواو أو الياء	التاء	آخر الكلمة
ذي	الياء	لا يوجد	...
سنة	الهاء أو الواو	التاء	آخر الكلمة
سِيَة	الواو	التاء	آخر الكلمة
شَفَة	الهاء أو الواو	التاء	آخر الكلمة
ظُبة	الواو	التاء	آخر الكلمة
كُرة	الواو	التاء	آخر الكلمة
مع	الألف	التاء	آخر الكلمة
هَن	الواو أو الهاء	لا يوجد	...
يد	الياء	لا يوجد	...
اثنان	الياء	لا يوجد	...
غد	الواو	لا يوجد	...
نِية	الياء	لا يوجد	...

المصادر والمراجع

١ – ابن الشجري أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة ، (ت: ٥٤٢هـ)، (١٩٩١م)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١.

٢– ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، (٢٠٠٠م) ، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١.

٣– ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، (٢٠٠٠م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١.

٤– ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه(ت: ٢٧٣هـ) د. ت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، د. ط.

٥– ابن يعيش أبو البقاء موفق الدين بن علي بن يعيش الموصلي(ت٦٤٣هـ)، (٢٠٠١) ، شرح مفصل الزمخشري– ، قدم له وشرحه ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، ط١.

٦– أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري كمال الدين الأنباري(ت٥٧٧هـ)، (٢٠٠٣م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط١.

٧– أبو حيان الأندلسي، أثير الدين بن محمد بن يوسف(ت ٧٤٥هـ)، (١٩٩٨م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١.

٨– أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، د. ت، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د. ط

٩– الازدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد(ت ٣٢١هـ)، (١٩٨٧م)، جمهرة اللغة ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين– بيروت، ط١.

١٠– الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي (ت ٩٠٥هـ)، (٢٠٠٠م)، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، ط١.

١١– الاستراباذي، ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني(ت ٦٨٦هـ)، (١٩٧٥م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٢– الافريقي، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري(ت ٧١١هـ)، (١٩٩٣م)، لسان العرب ، دار صادر– بيروت، ط٣.

١٣– بابن عصفور أبو الحسن، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، (ت ٦٦٩هـ) (١٩٩٦م)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط١.

١٤– البصري، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت١٧٠ هـ)، (د. ت)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ط.

١٥– بن ماكولا سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر(ت: ٤٧٥هـ)، (١٩٩٠م)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ط١.

١٦– ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري(ت: ٧٧٨ هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، مصر، ط: ١، ١٤٢٨هـ

١٧– الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت٦٢٦هـ)، (١٩٩٥م)، معجم البلدان ، دار صادر، بيروت، ط٢.

١٨– الخرَّاط، أحمد، أحمد محمد(١٩٨٩م)، معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، ط١.

١٩– الدارمي أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، (٢٠١٥م) ، مسند الإمام الدارمي درسه وضبط نصوصه وحققها: الدكتور/ مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، ط١.

٢٠- الدمشقي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي(ت١٣٩٦هـ)، (٢٠٠٢م) ، الاعلام ، دار العلم للملايين- بيروت، ط١٥.

٢١- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد(المتوفى: ٥٨١هـ)، (١٩٩٢م)، نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، دار الكتب العلمية – بيروت، ١.

٢٢- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي(ت١٨٠هـ)، (١٩٨٨م) ، الكتاب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣.

٢٣- السيوطي، جلال الدين(ت٩١١هـ)، (د.ت)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- لبنان، صيدا، د.ط.

٢٤- الطائي، جمال الدين بن مالك(ت٦٧٢هـ)، (١٩٨٢م)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١.

٢٥- العدواني، الكداوي، عبد الوهاب محمد علي العدواني، وفراس عبد العزيز عبد القادر الكداوي، (٢٠٠٨م) ، الكافي في علم الصرف، جامعة الموصل.

٢٦- عظيمة، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، (د. ت)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق، عالم الكتب- بيروت- لبنان، د. ط. عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ط

٢٧- الفارابي، ابي نصر إسماعيل بن حماد الجواهري(ت٣٩٣هـ)، (١٩٨٧م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت- لبنان، ط٤.

٢٨- الفارسي، أبو علي(ت٣٧٧هـ)، (١٩٨٧م) ، المسائل الحلبيات، تقديم وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، دار المنارة- بيروت، ط١.

٢٩- الفيومي، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي (ت ٧٧٠هـ، ظناً)، (٢٠١٧م)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، عنى به الأستاذ الدكتور: أيمن عبدالرزاق الشَّوَّا، ط١، ٢٠١٧م.

٣٠- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف(ت٦٤٦هـ)، (١٩٨٢م)، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١.

٣١- الكندي، بن حجر بن الحارث(ت٥٤٥م)، (٢٠٠٤م) ، ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط٢.

٣٢- المرزبان ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله(ت٣٦٨هـ)، (٢٠٠٨م) ، شرح كتاب سيبويه ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١.

٣٣- المُطَرِّزِيّ ، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، ، برهان الدين الخوارزمي(ت: ٦١٠هـ)، د. ت، المغرب، دار الكتاب العربي، د. ط

٣٤- المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده(ت٤٥٨هـ)، (١٩٩٦م)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان، ط١.

٣٥- النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت: ٦٧٦هـ)، د.ت ، تهذيب الأسماء واللغات

٣٦- الهراوي، أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠هـ)، (٢٠٠١م) ، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط١ .